المجتمع المدنى العربى . . . تطور الدور

خالد على عبد الخالق(*)

شهدت المجتمعات العربية تطورا ملحوظا لحراك المجتمع المدنى بمنظماته ومؤسساته، فلم يعد الدور الرعائى أو الخدمى هو المسيطر أو الغالب على تلك المؤسسات، بل امتد وتطور وشمل البيئة وحماية المستهلك وحقوق الأقليات وحقوق الإنسان والإصلاح السياسى... إلخ. فإذا كان الجيل الأول لمؤسسات المجتمع المدنى خيريا، فإن الجيل الثانى تنموى، والجيل الثالث دفاعى حقوقى. ولعل ذلك التطور راجع إلى عدد من الدواعى التى دفعت بالمجتمع المدنى العربى نحو تطوير دوره وتعدد وظائفه؛ منها ما يأتى:

١ – زيادة وعى المواطنين بأهمية الاعتماد على أنفسهم فى إشباع حاجاتهم، فى مقابل الانحسار التدريجى للدولة، وتراجعها عن بعض مهامها؛ وهو ما يمثل عجزا من جانب، كما يعكس أزمة مجتمعية من جانب آخر، فقد أدى خضوع الدول العربية لبرامج التكيف الهيكلى وسياسات الإصلاح الاقتصادى، نتيجة لتزايد الأزمة الاقتصادية وتزايد الدين الخارجى إلى اتجاه الحكومات نحو خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، وإلغاء الدعم على السلع الأساسية. ومع ارتفاع تكاليف هذه الخدمات والسلع، تنامى عدد المنظمات الأهلية التى تقدم الخدمات الاجتماعية بدلا من الدولة[١].

٢ – كان نتيجة تخلى الدولة عن وظيفة الإنتاج والتنمية الاقتصادية أن أثر ذلك فى بروز كثير من المشاكل والقضايا المجتمعية؛ كالبطالة والإرهاب والتفكك الأسرى والعنف والإدمان، إضافة إلى قضايا الفقر؛ وهو مما دفع بالدولة إلى الاعتراف بالدور الفعال الذى تقوم به الجمعيات الأهلية تحديدا، فى

(*) باحث مصرى.

معالجة تلك المشكلات؛ وهو – كذلك – مما جعل الدولة تعمل على دفع القطاع الأهلى إلى تبنى تلك القضايا الاجتماعية التى زادت حدتها فى العقدين الأخيرين.

٣ – فى الآونة الأخيرة، سعى عدد من الدول العربية نحو التحول الديمقراطى، على النحو الذى أتاح هامشا من الحرية، واكبه نمو وتطور للمجتمع المدنى وتنظيماته الأهلية، كذلك فقد تطور خطاب سياسى رسمى عربى يؤكد ما يعرف بدور القطاع الثالث (إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص)، ويرحب بتعبئة الثغرات فى أداء السياسات العامة، خاصة الصحة والتعليم والتنمية المحلية (كحالة مصر)؛ وكان أبرزها خطاب رئيس الجمهورية المصرى فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة ٢٠٠٤ الذى دعا فيه المجتمع المدنى بكل مؤسساته إلى أن تتضافر جهودها من أجل تحقيق التنمية، وإزالة مختلف المعوقات الإدارية والتشريعية التى تحد من فاعليته.

٤ – كانت نتيجة ضعف الأحزاب السياسية العربية وفشلها فى استيعاب الاحتياجات والقضايا السياسية الجديدة، سعى الفئات الوسطى، خاصة المثقفين، إلى تشكيل منظمات أهلية بعيدة عن الأحزاب، بوصفها قنوات للتعبير عن رؤاها السياسية، فنشأت منظمات حقوق الإنسان، والجمعيات المدافعة عن الديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير، كما ظهرت جمعيات رجال الأعمال التى تعبر عن مصالحهم، والتى أصبحت تزداد قوة وتنظيما من حيث قدراتها على التأثير فى السياسات العامة[٢].

٥ – تصاعد دور التيار الإسلامى الذى فرض على ساحة الجدل السياسى قضايا شديدة الارتباط بحقوق المواطن؛ مثل: حقوق الأقباط، والأقليات، ووضع المرأة، وحرية التفكير والإبداع، إضافة إلى تصاعد الصدام بين الدولة والحركة الإسلامية، إلى درجة الاقتتال المسلح؛ كحالة مصر

والجزائر، وبروز اليد الخشنة للدولة، مع تفضيلها الحلول الأمنية؛ وهو ما وسع الانتهاكات الصارخة للحقوق المدنية والسياسية التى طالت حتى المعارضين من غير التيار الإسلامى. وقد أسهمت هذه العوامل وغيرها فى ظهور الجيل الثالث من المنظمات الأهلية ذات الطابع الدفاعى منذ منتصف الثمانينيات[٣]، خاصة تلك التى تعنى بالدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان.

٦ – إلى جانب الدواعى السياسية والاقتصادية السابقة الذكر فى ظل المناخ الدولى المعاصر، أدركت الدولة أن هناك دواعى عالمية على درجة عالية من الأهمية؛ تمثلت فى توجهات المنظمات العالمية ومؤسسات التمويل الدولية التى ركزت على دور الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية فى التعامل مع سلبيات الخصخصة وآثارها فى الفئات المهمشة من جانب، وتهيئتها المناخ الديمقراطى من جانب آخر، فكان من الضرورى أن تسمح الدولة بهامش من الحرية والديمقراطية، ودعوة المواطنين إلى المشاركة بمبادرتهم لبناء مجتمعهم وتنميته، ومن ثم تزايد تدفق المنح والمعونات الأجنبية بشكل غير مسبوق فى العقدين الأخيرين لدعم مشروعات الجمعيات الأهلية، وفقا لأولويات اتجهت نحو المرأة وقضايا حقوق الإنسان والتنمية المحلية[٤].

كل هذه العوامل أسهمت فى دفع القطاع الأهلى فى الدول العربية نحو تطوير دوره وتعدد مجالات نشاطه، وإن كان الحديث عن إمكان تأثير مؤسسات المجتمع المدنى فى النظم السياسية العربية أمرا سابقا لأوانه فى تلك المرحلة؛ فلكى يقوم المجتمع المدنى بدوره السياسى الفاعل داخل الأنظمة العربية؛ لابد من توافر مجموعة من العوامل كى ينشط المجتمع المدنى سياسيا؛ كتوافر درجة من الاستقلالية والثقافة السياسية ووجود إطار سياسى وقانونى حاكم يحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى.

وبذلك نجد أن الحالات التى استطاع المجتمع المدنى أن يلعب فيها دورا فعالا – إلى حد ما – نجدها حالات محدودة التأثير والفاعلية، ومتباينة من دولة إلى أخرى، ولا يمكن تعميمها أو التعويل على دورها فى المستقبل. ولعل ذلك راجع إلى طبيعة كل مجتمع، ومدى تطوره السياسى والاجتماعى والاقتصادى. إن التوجهات الخيرية والرعائية هى الغالبة على نشاط المنظمات الأهلية العربية التى وصل عددها (٢٢٠) ألف منظمة أهلية، مثلت المنظمات الخيرية حوالى ٥٠%، ثم تأتى المنظمات الرعائية والخدمية لتشكل ٢٥%، وأخيرا منظمات التنمية التى تتبنى فلسفة التمكين لا تزيد عن ٢٥%[٥].

واذا أضفنا المنظمات الرعائية الخدمية (دور المسنين، ودور الأيتام، وخدمات صحية وتعليمية وثقافية) وهى منظمات تقدم خدمات مباشرة للفقراء لسد احتياجاتهم الأساسية، فسوف نلاحظ أنها معا تشكل معظم المنظمات. ومن ثم تظل سيطرة دوره الخيرى والرعائى على ما عداه من أدوار تنموية أو حقوقية أخرى هو الدور الغالب على مؤسسات المجتمع المدنى.

المجتمع المدنى وعملية الإصلاح:

استطاعت مؤسسات المجتمع المدنى العربى أن تشارك فى العملية الإصلاحية التى شهدها عدد من الدول العربية، فقد بدأ فى الآونة الأخيرة تنامى دور المجتمع المدنى تجاه قضايا الإصلاح والديمقراطية. ففى مصر شهدت مؤسسات المجتمع المدنى تطورا غير مسبوق فى تاريخ عملها؛ إذ استطاعت الحصول على حكم من محكمة القضاء الإدارى بأحقيتها فى متابعة العملية الانتخابية التى شهدتها مصر ومراقبتها، سواء كانت الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، وكانت تلك المرحلة نقلة نوعية فى عمل المؤسسات المدنية فى مصر، خاصة بعد أن قطعت شوطا فى طريق التعددية السياسية. لقد شهدت تلك المرحلة إرهاصات أولية استطاع المجتمع المدنى بمؤسساته أن

يبرز أجندته على الساحة السياسية المصرية. ففى عام ٢٠٠٢ تشابكت مجموعة من الجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان وأربعة أحزاب سياسية، وكان ذلك تعبيرا عن الرأى فى مواجهة قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، وقد وسعت هذه المجموعة نطاق اهتمامها من العمل الأهلى، والاحتجاج على القانون، إلى التطور الديمقراطى والإصلاح السياسى فى مصر، وقد عبر هذا التحالف عن رأيه وموقفه من خلال لقاءات ومنتديات محددة عام ٢٠٠٢، ومن خلال وسائل الإعلام، ومن خلال بيان رسمى وُجّه إلى رئيس الجمهورية يطالبه فيه بعدم التصديق على القانون.

ثم كانت النقلة النوعية فى الانتخابات المصرية التى جرت فى خلال عام ٢٠٠٥، عبر جولتى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فقد شهدت تلك المرحلة بداية واعدة لدور مؤسسات المجتمع المدنى فى مراقبة العملية الانتخابية. وهو الدور الذى شهد عددا من التطورات المواكبة لما فرضته دعوة رئيس الجمهورية فى ٢٦ فبراير للاقتراع المباشر على انتخاب الرئيس، وما أعقبها من تعديل للمادة ٧٦ من الدستور، التى أقرت انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر بطبيعة الحال، ولا يمكن أن نعزل هذا التحرك من جانب المنظمات الحقوقية والدفاعية عن بقية تحركات القوى المدنية، لاسيما مع ما شهدته الأحداث من تأثير متبادل ظهر واضحا فى تحديد ملامح دور أغلب هذه القوى وطبيعة التحالفات وأنماط التعاون فيما بينها[٦]:

- الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات: تضم المنظمة العربية للإصلاح الجنائى، وجماعة تنمية الديمقراطية، ومركز أندلس للدراسات والتسامح ومناهضة العنف، وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.

- الائتلاف المدنى لمراقبة الانتخابات: يتكون من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات.
- اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات ٢٠٠٥: تتألف من جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ومركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، وجمعية رواد البيئة بالإسكندرية، ومركز الكنانة للبحوث والدراسات، وجمعية رعاية وحماية حقوق الإنسان.
- لجنة الظل لمراقبة الانتخابات: جاءت نشأة هذه اللجنة تفعيلا للتوصيات الصادرة عن مؤتمر "الإشراف القضائى على الانتخابات" ٢٠٠٥/٧/١٩، لاسيما التوصية الخاصة بتكوين لجنة ظل لمراقبة أداء اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، واللجنة العليا للانتخابات البرلمانية. وقد اعتمدت اللجنة فى تشكيلها على قضاة سابقين وحقوقيين ونشطاء، وحددت مهامها فى التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان المصرية التى تقرر مراقبة الانتخابات فى مصر، والتعليق على أداء اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، واللجنة العليا للانتخابات البرلمانية، إلى جانب العمل على إصدار تقرير بالرأى فى الشكاوى التى تقدم إليها طعنا على قرارات اللجنة العليا للانتخابات. تلك الدلالة تعكس وجود واقع مدنى جديد آخذ فى الصعود عبرت عنه الجمعيات الأهلية والمنظمات الدفاعية التى شاركت فى مراقبة العملية الانتخابية، كما تشير إلى تزايد مساحة العمل الأهلى فى مصر.

لقد عكست تجربة المرصد الانتخابى مدى التطور الذى لحق بمؤسسات المجتمع المدنى المصرى، ودورها فى تدعيم العملية الإصلاحية وتنمية الديمقراطية فى تلك المرحلة التى تشير إلى تنامى دور جديد ومجال عمل للمجتمع المدنى ومنظماته.

وفى **الكويت** لعبت مؤسسات المجتمع المدنى دورا مهما فى المجال السياسى؛ إذ برزت السياسية العلنية والمعارضة السياسية التى حققت نجاحا ملموسا فى عدة جولات انتخابية، بخاصة منذ بداية الغزو العراقى؛ إذ أخذت هذه التجمعات السياسية تستخدم الجمعيات الأهلية منابر سياسية تطرح من خلالها فكرها الأيديولوجـــى وبرنامجها السياسى ورؤيتها الخاصة تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تبنيها أهمية دور الجمعيات الأهلية الكويتية فى توفير الدعم الاجتماعى لتنشيط القوى السياسية فى مواجهة السلطة السياسية(٧).

وإضافة إلى ذلك شكلت قضية التمكين السياسى للمرأة التحدى الأكبر للمجتمع المدنى الكويتى، وعملت الجمعيات النسائية فى الكويت على وضعها على قائمة جدول أعمالها. ومع التحول الجذرى فى الخطاب النسائى الذى بدأ فى الظهور مع بداية السبعينيات، نتيجة لعاملين: الأول دولى؛ يتمثل فى تنامى الحركة النسوية فى العالم العربى كله، وتصاعد الأصوات التى تنادى بضرورة تمكين المرأة، والعامل الآخر تنامى حركة الليبراليين فى الكويت الذين دافعوا عن حقوق المرأة، وطالبوا بتحريرها من أى قيد يميز بينها وبين الرجل، ووضع حد لما تعانيه من تمييز قانونى ضدها.

وقد نجحت الجمعيات فى إقناع مجلس الأمة بمناقشة العريضة النسائية عام ١٩٧٣م؛ إذ أثارت مناقشات حادة. غير أن المجلس تجنب التصويت على مشروع حقوق المرأة، وحوله إلى اللجان المختصة للدراسة. وقد مثلت هذه الخطوة إنجازا فى حد ذاته للمجتمع المدنى الكويتى ممثلا فى جمعياته النسائية، ومثلت اعترافا ضمنيا بأهمية إسهام المرأة السياسى.

وفى عام ١٩٧٥م تأسس نادى الفتاة بمؤازرة ودعم من نورية السودانى؛ وهو مما أعطى جمعية النهضة الأسرية قوة دافعة فى نضالها؛ إذ

عملت الجمعيتان معا من أجل زيادة الاهتمام بحقوق المواطنة للمرأة. وهى قضية انقسمت حولها نساء الكويت؛ إذ لم يؤيد كثير منهن مطلب الحقوق السياسية للمرأة. ففى بداية الثمانينيات بدأت حركة نسائية إسلامية مضادة تنادى بإنقاذ المجتمع من القيم الغربية التى كانت تبشر بها جمعية النهضة الأسرية؛ مثل جمعية بيادر السلام الإسلامية فى عام ١٩٨١م، وكان ذلك النهاية بالنسبة إلى حركة المطالبة بحقوق المرأة، خاصة بعد أن قامت الدولة بحل مجالس الاتحادات والجمعيات المنتخبة، وأنشأت بدلا منهما مجالس أخرى مؤيدة للخط الإسلامى.

وقد ظهر التأثير السلبى لهذه الجمعيات على حقوق المرأة فى بداية الثمانينيات، حين رفض مجلس الأمة مشروع قانون يطالب بإعطاء المرأة حق التصويت، ووقع أكثر من ألف امرأة عريضة تشكر فيها مجلس الأمة على هذه الخطوة. غير أنه حدث تحسن نسبى فى أعقاب حرب الخليج الثانية، وتحرير الكويت من الاحتلال العراقى عام ١٩٩١م؛ إذ أخذت أصوات النساء ترتفع مطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية، بعد أن تم تهميشها فى فترة الثمانينيات، واستندن فى مطالبتهن إلى بنود الدستور التى أعطت المرأة كامل حقوقها، وإلى الدور المشرف الذى لعبته المرأة إبان الاحتلال، ومشاركتها فى المقاومة. وبدأت النساء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين بالتحرك المنظم للضغط على الحكومة فى محاولة لتحسين أوضاعهن، وطالبن بحق الحصول على الإقامة الدائمة والرعاية فى مجالى الصحة والسكن، وفتح مجال لأبنائهن وأزواجهن لتلقى التعليم والحصول على العمل فى البلاد.

وخرجت مظاهرة نسائية أول مرة عام ١٩٩٢م من جميع الفئات والأعمار، احتجاجا على حرمان المرأة من حقها فى المشاركة فى انتخابات مجلس الأمة. وفى إبريل ١٩٩٤م، نظم مؤتمر حول دور المرأة فى التنمية

الثقافية الذى أعاد قضايا حقوق المرأة إلى الصدارة مرة أخرى. وفى عام ١٩٩٤م تم إشهار الاتحاد الكويتى للجمعيات النسائية الذى تبنى وجهة النظر التقليدية لدور المرأة فى المجتمع، وانتخبت الشيخة لطيفة الفهد الصباح رئيسة له، وأوضح الاتحاد النسائى أنه لن يسمح بتطبيق أى شىء يتعارض مع الشريعة الإسلامية وعادات المجتمع الكويتى وتقاليده.

وأخيرا بعد شد وجذب، أقر مجلس الأمة الكويتى فى مايو ٢٠٠٥م قانونا تاريخيا يمنح المرأة الحق فى التصويت والترشح فى انتخابات المجالس النيابية أول مرة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة ٦٠% من الأعضاء على القانون، وعلى الرغم من أن هذا القانون يعد خطوة كبيرة على طريق منح المرأة حقوقها. كذلك عينت معصومة مبارك فى ١٢ يونيو ٢٠٠٥م أول وزيرة فى تاريخ الكويت. وعلى الرغم من عدم إحراز المرأة الكويتية أى مقعد فى أول انتخابات برلمانية تشارك فيها؛ فإنها تعد خطوة إيجابية، ومؤشرا على مدى التحول الديمقراطى الذى شهدته دولة الكويت.

أما **المغرب** التى تعد ثانى أكبر الدول العربية من حيث عدد الجمعيات والمنظمات الأهلية وتنوع نشاطاتها؛ فقد لعبت الجمعيات الدفاعية (ظهرت هذه الجمعيات فى خلال عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦) دورا كبير فى عملية التحول الديمقراطى فى المغرب، فقد كرست تلك الجمعيات جهودها للنهوض بالمواطنة والتنمية السياسية. وتعد جمعيات: المغرب ٢٠٢٠ وآفاق وشفافية المغرب والبدائل والشفافية، من أنشط هذه الجمعيات وأكثرها ظهورا على الساحة. وقد استغلت هذه الجمعيات فرصة تعميق عملية الإصلاحات السياسية فى المغرب لجذب الانتباه نحو بعض القضايا، بداية بمسألة الفساد، إلى أهمية القيم المدنية؛ مثل الحقوق والواجبات السياسية أو المسئولية الشخصية.

أما **المملكة العربية السعودية** فعلى الرغم من القيود المفروضة على مؤسسات المجتمع المدنى فإن هامش الحرية الذى ساد المملكة فى الآونة الأخيرة قد أعطى حرية لحركة مؤسسات المجتمع المدنية، فقد كانت تلك المؤسسات قنوات اتصال بين مختلف أجزاء النظام السياسى لتمكينه من أداء وظائفه، ومن خلال ملتقيات الجمعيات الخيرية التى انصبت على كيفية تفعيل الدور الذى يمكن أن تقوم به فى تحقيق التنمية السياسية فى المجتمع، كذلك عقد عدد من الملتقيات التى جمعت بين المؤسسات الرسيمة وغير الرسيمة، بهدف التواصل والتفاعل بين مختلف قوى المجتمع. ولقد كان انعقاد المؤتمر الأول للجمعيات والمؤسسات الخيرية فى أكتوبر ٢٠٠٢م بالرياض، دافعا نحو توسيع دور المنظمات المدنية داخل المجتمع السعودى؛ إذ اتجهت إلى العمل فى مجالات مكافحة الأمية وبرامج الإسكان الخيرى وبرامج التعليم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية، خاصة مع تزايد الأمراض المعدية داخل المملكة؛ فبعد تزايد معدلات الإصابة بمرض الإيدز اتجهت الجمعيات الأهلية إلى العمل على التوعية بخطورة هذا المرض، وكيفية الوقاية منه. وقد شهدت المملكة تأسيس أول جمعية تعنى بمكافحة هذا المرض[٨].

لقد استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تشكل ضغطا على النظام السعودى من أجل التعبير عن مصالح أعضائها. ففى نوفمبر من عام ١٩٩٠م خرجت مظاهرة نسائية تألفت من ٥٠ سيدة سعودية بقيادة سياراتهن فى مدينة الرياض فى شكل مظاهرة عامة للتعبير عن مطالبتهن السماح لهن بقيادة السيارات، وهناك أيضا المذكرات والعرائض التى قدمت فى عامى ١٩٩٠م و٢٠٠٣م، عقب احتلال العراق، والتى طالبت بتحقيق الإصلاح السياسى فى المملكة[٩]. ولعل حالة الحراك التى شهدها المجتمع السعودى مثلت قوة دافعة نحو مزيد من الإصلاحات؛ إذ أعلن فى منتصف سنة ٢٠٠٣م عن تشكيل منظمة مستقلة لحقوق الإنسان. وفى فبراير عام ٢٠٠٤م تأسست الجمعية

الوطنية لحقوق الإنسان. وقد عالجت الجمعية منذ تأسيسها ٥٠٠ قضية تتعلق بالعمل والقضاء والإدارة والتجنيس والعنف الأسرى وأحوال السجناء. وتشكل الإشكالات الإدارية معظم هذه القضايا. وتعنى الجمعية بأوضاع السعوديين والوافدين عربا وأجانب. وأسهمت الجمعية فى مراقبة الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٥م. وأعلن وكيل وزارة العمل السعودية فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٥م عن تشكيل إدارة خاصة تكلف بحماية حقوق العمال الأجانب، وفرض عقوبات على أرباب العمل الذين يسيئون معاملتهم.

وفى **البحرين** شهدت مؤسسات المجتمع المدنى تطورا ملحوظا، نتيجة للمناخ السياسى الذى شهدته المملكة، خاصة فى مرحلة ما بعد الميثاق الوطنى، وكان من أبرزها بروز جمعيات سياسية حصلت على الإشهار أول مرة فى تاريخ البحرين والخليج العربى، فقد تأسست ٢٠ جمعية سياسية مثلت التيارات السياسية بالمملكة. وقد هدفت تلك الجمعيات السياسية من خلال برامج عملها إلى دعم عملية المشاركة السياسية وتدعيم دور مؤسسات المجتمع المدنى بوصفه ركيزة أساسية لدعم عملية التحول الديمقراطى، علاوة على تأكيد احترام حقوق الإنسان.

كذلك نشطت الجمعيات المهنية، وعملت على تدعيم دورها. وفى هذا الإطار تأسست جمعية للصحفيين فى أغسطس ٢٠٠٠م، ثم تبعها زيادة فى عدد الجمعيات المشهرة، حتى وصل عددها فى عام ٢٠٠١م إلى ما يقرب من ٢٣١ جمعية، كان من بينها ٣٤ جمعية مهنية، و٥٢ صندوقا خيريا، و٤ جمعيات إسلامية. ومن أهم الجمعيات التى تأسست فى خلال هذه المدة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التى أشهرت فى ٣٠ مايو ٢٠٠١م، بعد أن ظلت تعمل بصفة غير رسمية منذ أكتوبر ٢٠٠م، والجمعية البحرينية للشفافية، وجمعية مركز البحرين لحقوق الإنسان[١٠].

لقد استطاعت تلك الجمعيات (السياسية)(*) أن تعبر عن نفسها وعن مطالبها، وأن تبرز على الساحة السياسة البحرينية من خلال عدد من المسيرات والاحتجاجات، خاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات التى تقيد حرية الرأى والتعبير، وتحد من حرية الإنسان، وتقيد حقوقه. فقد رفضت تلك الجمعيات التعديلات التى أقرها مجلس النواب على قانون التجمعات لسنة ١٩٧٣م فى مايو الماضى، وأعلنت احتجاجها[١١]؛ لما يتضمنه من قيود على حرية التجمع والتعبير والتظاهر السلمى.

كذلك برزت تلك الجمعيات قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية فى نهاية عام ٢٠٠٦ وعبرت عن رفضها لعمليات التجنيس التى اتبعتها المملكة؛ إذ قامت مملكة البحرين بتجنيس الآلاف من العمالة الوافدة (الآسيويين العرب)، قدرت بنحو ٤٠ ألفا، وهذا ما عدته قوى المعارضة المتمثلة فى عدد من الجمعيات السياسية الشيعية أمرا من شأنه التأثير فى العملية الانتخابية القادمة لصالح السنة على حساب الشيعة. واتفقت تلك الجمعيات على رفع عريضة إلى ملك البحرين تبدى فيها انزعاجها واعتراضها على عملية التجنيس. وقامت بالإعداد لبرنامج عمل سلمى حضارى للاحتجاج على استمرار عمليات التجنيس السياسى. كما شكلت لجنة عليا للتعامل مع ملف التجنيس[١٢]. ثم جاءت الانتخابات التشريعية لتعبر عن مدى تنامى النفوذ الشيعى بالبحرين؛ إذ فازت القوى الشيعية بحوالى ١٨ مقعدا من إجمالى عدد مقاعد البرلمان البحرينى البالغ ٤٠ مقعدا، وعين شيعى نائبا لرئيس مجلس الوزراء، لتشكل بذلك سابقة تعد الأولى من نوعها فى تاريخ البحرين السياسى.

(*) الجمعيات هى: الوفاق الإسلامى والعمل الديمقراطى والعمل الإسلامى والوسط العربى والمنبر التقدمى والإخاء الوطنى والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية للحريات العامة ومركز حقوق الإنسان وجمعية التحالف البحرينى، ومعظمها جمعيات شيعية.

وفى **دولة الإمارات العربية المتحدة** أسهم صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٤م فى زيادة عدد الجمعيات التى أخذت تشهد نموا ملحوظا فى خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من المآخذ على هذا القانون، والحاجة إلى تعديل القانون الخاص بالجمعيات ذات النفع العام؛ فإن صدور هذا القانون أدى إلى فتح الباب للتوسع فى إنشاء هذه الجمعيات. ففى السنة الأولى من صدوره، أسست ١١ جمعية؛ منها ٤ جمعيات نسائية، و٤ جمعيات للجاليات العربية والوافدة، وجمعية دينية وأخرى للفنون الشعبية والثقافية، وأخرى جمعية خدمات عامة. بعد ذلك وفى خلال ست السنوات التالية؛ أى حتى عام ١٩٨٠م، ارتفع العدد إلى ٤٢ جمعية؛ أى بمعدل ٤٤,٦% من إجمالى عدد الجمعيات القائمة حاليا. وارتفع العدد فى نهاية عقد الثمانينيات إلى ٨٠ جمعية، ثم أصبح عددها ٩٢ جمعية بحلول عام ١٩٩٣م، ثم ارتفع العدد ووصل إلى ١١٥ جمعية عام ٢٠٠٤م. وفى ٢١ فبراير ٢٠٠٦ تم إشهار أول جمعية مدنية لحقوق الإنسان، وبلغ عدد الأعضاء المؤسسين لها ٣٢ عضوا. لقد استطاعت دولة الإمارات أن تحقق جملة من الإصلاحات على الصعيد المدنى ولا يزال أمامها الكثير، خاصة أنها الدولة الخليجية الوحيدة التى لم تشهد أية عملية انتخابية حتى الآن.

الدور التنموى:

ظهر فى خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين منظمات تتبنى مفهوما تنمويا تمكينيا، وتستهدف تقوية الاعتماد على النفس، وتنمية المجتمعات المحلية. وهى إن كانت تشكل ما يقرب من ربع عدد المنظمات فى كثير من الأقطار؛ فإنها تقوم بدور مهم ورائد فى الدول العربية. خاصة مع تزايد الأصوات التى تنادى بضرورة الشراكة فى عملية التنمية. لقد أصبحت قضية إشراك المجتمع المدنى فى عملية التنمية واحدة من أبرز القضايا

والتحديات التى تفرض نفسها على بلدان العالم كافة، لاسيما النامية منها؛ إذ تعد ركيزة لأية عملية إصلاح حقيقى ونواة للحكم الديمقراطى. لذا يعد مفهوما التنمية (Development) والشراكة (Partnership) من أبرز المفاهيم المرتبطة بعملية التنمية المستدامة، وأيضا من أبرز مقاييس نجاح استراتيـــجيات التنمية على المستوى القومى للدولة.

فالتنمية تعبر بشكل عام عن النهوض والارتقاء بالمجتمعات، وذلك عبر تحسين نوعية حياة أفرادها، وإشباع حاجاتهم الإنسانية المادية منها والمعرفية. فى حين ترتبط المشاركة بالتنمية وعملية التمكين؛ إذ تعرف بأنها "تلك العملية التى يقوم الفرد فيها بدور فاعل فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، ويرتكز دوره على الإسهام فى صياغة الأهداف العامة للمجتمع، والوقوف على الفرص والموارد المتاحة، واقتراح آليات تحقيق هذه الأهراف". وثمة تعريفات أخرى تطرح مفهوم المشاركة، من حيث ارتباطه بالمشاركة الشعبية فى صياغة السياسات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة[١٣].

ففى مصر احتلت قضية التنمية أولوية متقدمة فى برامج عمل المنظمات المدنية، وقد ساعدها على ذلك دعم الدولة لها وتشجيعها، فمع صدور القانون (٨٤) لعام ٢٠٠٢م الذى أكد أهمية البعد الاقتصادى من ناحية، وربط فلسفة العمل الأهلى بالبعد التنموى من ناحية أخرى، أدى ذلك إلى تحول فى رؤية عدد كبير من الجمعيات الخيرية وتحول فى الأدوار، من خلال توسيع أنشطتها ومجالات عملها لتشمل التنمية البشرية ومكافحة الفقر. كذلك أدى إصدار الاستراتيـــجية القومية لمكافحة الفقر التى صدرت رسيما وشارك فى إعدادها ممثلو المجتمع المدنى، إلى أن أفردت هذه الاستراتيـــجيات أدوارا محددة للمنظمات الأهلية وأثرا كبيرا فى تنوع عمل المنظمات، فقد توجه عدد كبير من الجمعيات الخيرية التقليدية نحو قضايا التنمية البشرية، وتبنى مفهوم

التمكين لمكافحة الفقر. فمع تفاقم مشكلة الإسكان – خاصة مع سحب الدولة سيطرتها التقليدية على سوق الإسكان – أسهمت الجمعيات الأهلية فى التخفيف من حدة تلك المشكلة، فعندما قررت السلطات إزالة مساكن فى حى السكاكينى عام ١٩٩٧م أبرق السكان إلى الرئيس وإلى رئيس الوزراء يبدون استعدادهم للتعاون مع إحدى الجمعيات الأهلية للنهوض بالإسكان فى المنطقة. وقد وافق رئيس الوزراء على أن يتم تمويل المشروع ذاتيا. وقد قررت هذه الجمعية أن تسهم بمنحة لا ترد بمبلغ ٨ ملايين جنيه مصرى، بشرط أن يتحمل السكان تسعة الملايين جنيه مصرى المتبقية، ثم تحولت المنحة بعد ذلك إلى قرض دوار. وكان من نتيجة ذلك أن استطاعت الجمعية النهوض بمنازل أفقر ٥٠ أسرة فى الحى.

وإلى جانب ذلك عملت الجمعية وسيطا بين المجتمع المحلى وجمعية أهلية أخرى قائمة. وفى عام ١٩٩٨م اتفقت الجمعيتان على تقديم قروض للمقيمين لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه مصرى للفرد الواحد، يتم سدادها على ٣٢ شهرا، وبهذه الطريقة قدم ما لا يقل عن ١٢٣ قرضا. وقد قسم القرض على دفعتين، فعندما ينتهى المقترض من تنفيذ التحسينات طبقا لاحتياجاته الخاصة، وتحت إشراف لجنة هندسية، يتم صرف الفئة الثانية من القرض(١٤).

كذلك اتجه بعض الجمعيات الأهلية إلى تطوير العشوئيات، من خلال جهود متكاملة، استهدفت تطوير البنية الأساسية، وبناء مساكن جديدة، وتوصيل الصرف الصحى، وإدارة مشروعات القروض الصغيرة، وتدريب الشباب وتأهيلهم بالتوجه إلى الأطفال العاملين بأشكال من الرعاية والتعليم والتوعية الحقوقية وتطوير البيئة والاهتمام بالنظافة. وفى هذا السياق نشير إلى نجاحات بعض الجمعيات الأهلية التى استهدفت مناطق محددة، تنشط بها منذ التسعينيات؛ منها منطقة زينهم ومنشية ناصر... إلخ(١٥).

ففى الآونة الأخيرة ركزت الجمعيات الأهلية عملها على نماذج شراكة مع الحكومة، ولعل أفضل هذه النماذج الشراكة بين الحكومة والمنظمات الأهلية فى مشروع تحسين بنية التعليم فى المناطق الفقيرة. ولعل هذا يعد نموذجا جديدا على الساحة العربية، دفع الجمعيات الأهلية إلى متغير رئيسى فى التنمية البشرية. وقد انعكست هذه الشراكة على المجتمع بوضوح؛ إذ قامت الجمعيات الأهلية فى الأحياء الفقيرة والعشوائية وبالتعاون مع الطلاب وأولياء الأمور باستكمال البنية الأساسية لمئات المدارس، ورفع شعار "مدرسة جميلة ونظيفة ومتطورة". كذلك قامت مجموعة من الجمعيات الأهلية بتنفيذ مشروع رفع كفاءة العملية التعليمية فى ١٠٠ مدرسة حكومية فى عدد من المحافظات التى استهدفت المعلمين والمسئولين عن هذه المدارس، ووفرت أجهزة الحاسب الآلى، وعقدت الدورات التدريبية. وفى هذا السياق تم تنفيذ مشروع المدرسة مركز إشعاع للمجتمع الذى تم فى ٧٥ مدرسة بالقاهرة والجيزة، و ٢٠ مدرسة بأسيوط[١٦].

ويتضح من ذلك أن مشاركة الجمعيات الأهلية فى القضايا والمشكلات التنموية؛ كالإسكان والبطالة والتعليم، والتوسط فى مبادرات تمويلية، غالبا ما يؤدى إلى نتائج أفضل وأكثر استدامة من التدخل المباشر للمؤسسات الحكومية.

أما فى **الأردن**، فقد انصب عمل المنظمات الأهلية – خاصة فى مجال الرعاية الاجتماعية – على الفئات الفقيرة، وركزت بشكل واضح فى خلال المدة من عام ٢٠٠١م، حتى عام ٢٠٠٥م، على مجال التنمية البشرية. وقد تركز دور المنظمات الأهلية الأردنية فى هذا المجال، على برامج الإقراض الصغير، وتنمية القوى الريفية.

فالبنسبة إلى برنامج الإقراض الصغير، تم توفير ما بين (١٥٠٠٠ و٢١٠٠٠) دينار لكل صندوق فى الجمعيات المشاركة، على أن تقوم بإقراضها للأفراد والأسر بعد تأهيلهم وتدريبهم على كيفية إدارة هذه القروض. وقد أفاد من هذا البرنامج فى خلال السنوات الخمس السابقة ما يزيد عن ٧٠ ألف مواطن.

أما مشروع خدمات القرية المجمعة، فيأتى فى إطار تبنى كثير من الجمعيات الأهلية مشروعات تطوير المجتمعات المحلية، اعتمادا على تأسيس صيغة شراكة مع المجتمع المحلى والجهات الرسمية. وقد وفرت وزارة التخطيط الإمكانات المالية لتنفيذ هذه المشاريع التى تستهدف تنمية المجتمع المحلى بشكل متكامل، وذلك من خلال دعم برامج تدريب الشباب والفتيات فى كثير من مجالات العمل المطلوبة؛ كمجال الحاسب الآلى، ومجال السكرتارية(١٧).

وأما **العراق** فمن المنتظر أن يسهم المجتمع المدنى بدور فعال؛ إذ زاد حجم الرهان عليه، خاصة مع تبنى قانون إدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤م، فى مادته (٢١) أهمية بناء مؤسسات المجتمع المدنى وتطويرها؛ إذ جاء نص المادة "لا الحكومة العراقية الانتقالية ولا الحكومات وإدارات المناطق والحكام والبلديات تتدخل فى حق الشعب العراقى فى تطوير مؤسسات المجتمع المدنى، سواء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى الدولى أو غير ذلك". ولعل هذا يعكس مدى الحاجة إلى وجود مشاركة مجتمعية، العراق فى أمس الحاجة إليها فى المرحلة المقبلة.

لقد كان للاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق أثر كبير فى مؤسسات المجتمع المدنى العراقى؛ إذ برزت الحاجة إلى نشاط تلك المنظمات المدنية. فبعد الإطاحة بنظام صدام، تأسست مؤسسات مجتمع مدنى جديدة داخل

العراق، وقامت المؤسسات فى الخارج بنقل نشاطها إلى الداخل. وقد توزع نشاط هذه المنظمات بين رعاية الأطفال والأيتام، وحماية البيئة، والصحة العامة، وتطوير الاقتصاد، والتعليم، وحقوق الإنسان، وخدمات عامة، وبنية تحتية، ونشاطات ديمقراطية وحكومية، وشباب ورياضة، وفن وثقافة، وقضايا المرأة، ومساعدات إنسانية، ومعوقين وملاجئ، وإسكان[١٨]. ويحكم عمل هذه المنظمات قانون إدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤م السابق الذكر.

كذلك استطاعت مؤسسات المجتمع المدنى أن تشارك فى العملية السياسية، فقامت بتدريب المئات من مراقبى الانتخابات، وتوعية المواطن بضرورة قبول استحقاقات الانتخابات، وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ورسم التحديات الحالية ووسائل مواجهتها، وإقامة دورات لحقوق الإنسان على مستوى المدارس والمعاهد والجامعات، وزيارات ممثلى منظمات حقوق الإنسان للسجون، وإقامة ورش عمل حول الفساد الإدارى، واستراتيجية مكافحته. وتظاهر بعض منظمات المجتمع المدنى ضد الإرهاب وطالب بتوفير فرص العمل للعاطلين، وتحسين البطاقة التموينية، ومشاركة جمعيات النساء المعاقات فى لقاح الحصبة المختلطة، وإرسال أطفال إلى الخارج لتلقى العلاج، وإجراء دراسات وبحوث إحصائية، وإنشاء دور لرعاية الأيتام والمسنين ومجمعات سكنية، والقيام بدورات تدريبية لعدد من الصحفيين، وتقديم مساعدات تقنية وأجهزة لمراكز تدريب النساء والمدارس والجامعات.

وهناك مجموعة تضم وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الدولى غير الحكومية، ومنظمات مجتمع مدنى تمولها الحكومة الأمريكية؛ كالمؤسسة الديمقراطية الوطنية، والمؤسسة الجمهورية الدولية، كما تضم وزارة التنمية الدولية البريطانية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتبرعات الحكومة

اليابانية، والاتحاد الأوربى، والبنك الدولى. وخصصت وزارة التنمية الدولية البريطانية لصندوق المجتمع المدنى العراقى ٥ ملايين جنيه لمشاريع تمتد على طول عامين، صرف منها حتى الآن ٢,٦ مليون على تدريب الهيئات غير الحكومية، ومسئول الوزارات حول تقديم الإعانات الإنسانية الطارئة، وإرسال أعضاء من المنظمات النسائية إلى بريطانيا للاطلاع على خبرات اللجنة الوطنية النسائية فى المملكة المتحدة، ورفع مستوى وعى الهيئات العراقية غير الحكومية حول إزالة الألغام، وتدريب جيل جديد من قادة اتحادات العمال، كما خصصت ٨١٤٠٠ جنيه لبرنامج تنمية المجتمع المدنى فى المحافظات الشمالية، تنفذه هيئة كردية مع هيئة كريستيان أيد المسيحية. وساعد هذا البرنامج على تأسيس ٨ هيئات تمثل ١٢ من فئات المجتمع فى كركوك والموصل وديالى، وتعلم كيفية المناقشة، والحصول على تأييد من الشعب، والتدريب للعمل مراقبين للانتخابات.

وقد ذكر تقرير مكتب الشرق الأوسط وآسيا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى ١٩ مايو ٢٠٠٥، أن مؤسسة التنمية الأمريكية صرفت ٤٣ مليون دولار على برنامج المجتمع المدنى العراقى للسنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٥[١٩]. ومما قامت به جلسات إرشادية وتوجيهية لـ ٢٨ عضوا من أعضاء المجلس الوطنى الانتقالى، وقدمت المنح لدعم النشاطات التى تزيد الأنشطة المدنية وتحسن دور منظمات المجتمع المدنى فى تشجيع سياسة وطنية وإقليمية وصياغتها، وتقدم الدعم للمجلس الوطنى الانتقالى، للقيام باجتماعات تركز على جداول أعمال العملية الدستورية، كما عقدت اجتماعا مع رئيس نقابة المحامين فى البصرة للتعاون على القيام بنشاطات تحارب الفساد، وعقدت لقاءات مع ممثلين من منظمة بغداد لحقوق الإنسان الذين عبروا عن قلقهم حول موعد تقديم الدستور، وكيفية الاستفتاء عليه.

أما اليمن فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضى، شهدت تناميا مطردا فى نشأة المجتمع المدنى وتطوره؛ إذ تعددت وتنوعت منظماته ومؤسساته الأهلية، وتزايد حجم نشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية. ومن الملاحظ أن أغلب تلك المنظمات تعمل فى مجالات التنمية البشرية (التعليم- الصحة-الرعاية الاجتماعية). وتبلغ نسبة المنظمات العاملة فى مجالات التنمية المحلية وتقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية ٤٦% من إجمالى عدد المنظمات الأهلية القائمة حاليا فى اليمن. غير أن إسهامها يظل ضئيلا فى عموم الوطن العربى؛ إذ أوردت الدراسات أن نسبة إسهام المنظمات الأهلية لا تتجاوز ١٦% من إجمالى أنشطتها[٣٠]، وأن معظم تلك الأنشطة قد تُحسن من حالة الفئات المستهدفة فى المدى القصير، لكنها لا تسهم فى تغيير أوضاعها. ويرجع ذلك إلى أن المواطنين أنفسهم وكذلك المنظمات الأهلية يعدون قضية التنمية البشرية مسئولية الدولة.

وقد بدأت المنظمات الأهلية فى اليمن تظهر تحولا نوعيا فى طبيعة الأنشطة والمجالات التى تعمل بها؛ ويقصد بذلك التحول من المهام والأنشطة التقليدية إلى المهام والأنشطة ذات الطابع التغيرى، خاصة فى أهم مجالات التنمية البشرية. ففى مجال التعليم الذى يعد فى طليعة الأنشطة والمجالات التى تعمل بها المنظمات الأهلية؛ إذ يصل بعض إسهاماتها إلى عدد من المناطق الريفية، إضافة إلى قيام المنظمات الأهلية بدور الوسيط بين الفئات المستهدفة والمنظمات المانحة (حكومة-منظمات دولية)، كذلك اعتمدت المنظمات الأهلية عددا من الأساليب فى مجال التعليم ومحو الأمية؛ منها:

١- إعداد برامج محو الأمية وتنفيذها والتوسع فيها، وغالبا ما يتم تنفيذها داخل مقرات الجمعيات والمنظمات الأهلية.

٢- تشجيع النساء للاشتراك فى برامج محو الأمية، من خلال حملات توعية هادفة لهذا الغرض.

٣- دعم قطاع التعليم فى برامج محو الأمية، من خلال بناء المدارس، ويكون الإسهام فيها على مستويات متعددة (شراء الأرض – دعم محدود فى بناء المدارس – دعم الطلاب الفقراء).

٤- إنشاء عدد من المدارس الخاصة، ترتبط إدارة وتمويلا ببعض الجمعيات الأهلية. وفى هذا الصدد تبرز جمعية السعيد الخيرية؛ إذ قامت ببناء ١٢٥ مدرسة و١٤٤ مدرسة تحفيظ قرآن عام ٢٠٠٢م، كذلك قدمت منحا مالية لعدد ٥٥٩ طالبا وطالبة للدراسة داخل اليمن، وقدمت ٨٢ منحة للدراسة خارج اليمن، إضافة إلى ذلك قدمت مساعدات مالية لعدد ٥٠٣ من التلاميذ الفقراء فى التعليم الأساسى والثانوى[٢١].

أما فى قطاع الصحة فتلعب المنظمات الأهلية دورا تكامليا مع مؤسسات الدولة، ومع بعض مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية المانحة، وقد اعتمدت الجمعيات الأهلية الأساليب الآتية:

١ – إنشاء مراكز وعيادات صحية خيرية.

٢ – دعم المراكز والمستشفيات الرسمية بأجهزة طبية حديثة.

٣ – إقامة بعض المستشفيات الخيرية؛ مثل مستشفى طب العيون فى المكلا، ومستشفى الأمراض النفسية فى صنعاء.

المجتمع المدنى وقضايا تنمية البيئة:

تزامن اهتمام الحكومة اليمنية والمنظمات الأهلية بالبيئة، وأصبح لكليهما حضور فى المؤتمرات الدولية والإقليمية، علاوة على عدد من الأنشطة المحلية التى تعتمد منهج الشراكة بين الدولة والمنظمات الأهلية.

ويصل عدد الجمعيات الأهلية والمنظمات العامة فى مجال البيئة بشكل أساسى إلى ٣٣ جمعية ومنظمة، وقد قامت تلك الجمعيات بالحفاظ على البيئة من خلال الآتى:

- قام عدد من الجمعيات ببناء عدد من الحواجز المائية، وبناء شبكات الصرف الصحى، ومكافحة التصحر.
- تخصص بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية بقطاعات محددة فى مجال البيئة، بوصفه جزءا من نشاطها، ومن ذلك الاهتمام برعاية النخيل وتربية النحل والمراعى والأشجار الحراجية وحماية مزروعات القطن.

أما فى البحرين فيمكن القول إن الجمعيات الأهلية بها على اختلاف أشكالها وتصنيفاتها لعبت دورا ملموسا فى تطوير المجتمع البحرينى؛ إذ وضعت تلك الجمعيات قضية البطالة والفقر فى مقدمة اهتماماتها، فقامت فى خلال المدة من ١٩٩٠-٢٠٠١م بدعم ٨٦ ألف أسرة محتاجة، وبلغت قيمة المساعدات فى مجموعها نحو خمسة ملايين دينار[٢٢]. كذلك شكل موضوع محو الأمية أحد أهم القضايا التى قامت عليها منظمات المجتمع المدنى فى البحرين فى مطلع العشرينيات من القرن الماضى حتى الآن، فكل الأندية الرياضية والثقافية والجمعيات النسائية والأهلية الأخرى كان هذا الموضوع يمثل أحد أنشطتها الرئيسية.

واستمرت الحال كذلك حتى النصف الثانى من العقد السابع من القرن الماضى. غير أن ارتفاع أسعار النفط مكن الحكومات الخليجية من أن تقدم برامج تعليمية منوعة من حيث الكم والكيف، واستطاعت البحرين أن تقدم برنامجا فى محو الأمية فى القرى والمدن، ونجحت من خلاله فى خفض معدلات الأمية فى أوساط البالغين إلى دون ١٠%. وقد أقامت وزارة التربية والتعليم هناك إدارة خاصة لمتابعة مثل هذه البرامج؛ لذا كان من الطبيعى أن

تتوقف الجمعيات الأهلية عن متابعة مثل هذا النشاط، واستعاضت عنه ببرامج تنموية أخرى معينة؛ كقضايا التدريب المهنى فى مجال الحاسب الآلى وغيرها من الدورات التدريبية الخاصة بتنمية المهارات المختلفة. وقد ركزت هذه الجمعيات على فئة الشباب البحرينى، والنهوض به؛ من أجل جعله قادرا على مواجهة متطلبات سوق العمل، كما عمدت إلى الاهتمام ببعض الفئات الخاصة؛ مثل المعوقين، وتقديم الخدمات المتنوعة لهم، فضلا عن تنظيم حملات التوعية الصحية والبيئية والثقافية والدينية.

كذلك ظهرت فى الآونة الأخيرة جمعيات أحدثت نقله نوعية فى العمل المدنى البحرينى؛ إذ تم إشهار جمعية لحماية المستهلك، كذلك نشأت بعض الجمعيات التى تهتم بتدريب العمالة المحلية كى تحل محل العمالة الأجنبية، وإضافة إلى ذلك ركزت الجمعيات فى البحرين على التمكين الاقتصادى للفقراء، من خلال إنشاء مشروعات تساعد على مواجهة ظروف الحياة وانحسار دور الدولة فى المجتمع، خاصة فى المجال الاقتصادى وتداعياته الاجتماعية.

وفى **الكويت** لعبت مؤسسات المجتمع المدنى دورا مهما فى تعبئة الجهود التطوعية وتوظيفها فى خدمة عملية التنمية، من خلال تصعيد مستوى الوعى، وغرس روح العمل الجماعى، ولاسيما مع تراجع دور الدولة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وتبنى معظم الدول لسياسات الخصخصة والتكيف الهيكلى، وما واكب ذلك من تراجع دولة الرفاه؛ وهو الأمر الذى دفع مؤسسات المجتمع المدنى إلى تقديم مساعدات تنموية لإنشاء بعض المشاريع الإنتاجية الصغيرة التى تستوعب أعدادا من القطاعات الفقيرة لإدماجها فى هيكل القوى الإنتاجية بما يؤدى إلى تخفيض مستويات البطالة، وينعكس إيجابيا على اقتصاد الدولة، علاوة على ما تقوم به من تنمية مهارات المواطنين لتلبية

احتياجات سوق العمل ورفع كفاءتهم الإنتاجية، من خلال برامج التدريب والتأهيل التى تنظمها. لكن من الملاحظ حتى الآن بخاصة فى الحالة الكويتية، تراجع هذا الدور التنموى لمؤسسات المجتمع المدنى وضعفه، ولعل ذلك راجع إلى أن الدولة مازالت تتحمل المسئولية الكاملة نحو أفرادها حتى الآن.

وفى **تونس** يرتبط معظم الجمعيات، خاصة تلك المشتغلة فى المجال الاجتماعى والتنموى، بعلاقة شراكة مهمة مع الدولة؛ إذ تتكامل أدوارها المتعددة مع أدوار الدولة، خاصة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعد الجمعية الجهوية من أبرز تلك الجمعيات؛ إذ استجابت الجمعية لنحو ٥٠٠٠ طلب مقدم لها، من إجمالى ١٥٠٠٠ طلب للمواطنين الراغبين فى الحصول على قروض صغيرة.

كذلك ظهرت مؤخرا جمعيات تعنى بشئون البيئة والتنمية المستدامة، واهتمت تلك الجمعيات بثلاثة مجالات كبرى؛ هى:

- إرساء العقلية البيئية المتضمنة لعدد من القيم الإنسانية.
- تأكيد التنمية المستدامة المبنية على التفاعل والمشاركة الفاعلة للمرأة.

كذلك كان لمحو الأمية وتعليم الكبار جانب كبير فى اهتمامات الجمعيات الأهلية؛ إذ تدخلت الجمعيات التونسية فى البرنامج الوطنى لمحو الأمية من خلال إنشاء ٢٤ جمعية جهوية تم لهذا الغرض، و٦٠ جمعية محلية أخرى، إضافة إلى تدخل جمعيات ومنظمات أخرى فى هذا البرنامج.

وفى **المغرب** كان نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها المغرب منذ منتصف الثمانينيات أثر كبير فى مجالات عمل الجمعيات الأهلية؛ إذ شهدت المغرب حركة توسع نشطة فى المنظمات غير الحكومية المعنية بالخدمات وبجمعيات التنمية فى مجالات كالصحة والمشروعات الصغيرة

والبطالة والبيئة، لعل هذا جاء نتيجة لانسحاب الدولة من بعض القطاعات الاقتصادية والسياسية المهمة.

ففى مجال الصحة كان لبرنامج التقويم الهيكلى آثار سلبية فى الفئات الفقيرة والمحتاجين، وفى نطاق التوجه السياسى الجديد الذى فتح المجال واسعا لإسهام المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدنى. وقد أسهمت الجمعية المغربية فى وضع استراتيـــجية خاصة بالصحة الإنجابية، يتم تنفيذها على ثلاثة برامج متناسقة، تتمثل فى برنامج التنظيم العائلى، والحمل والولادة، والأمراض الناتجة عن الاتصال الجنسى (الإيدز).

وفى مجال مكافحة البطالة وُجد أنه على الرغم من الجهود التى تقوم بها الدولة للحد من البطالة، فقد عجزت عن تحقيق أهدافها. ولعل هذا دفع مؤسسات المجتمع المدنى للتدخل من أجل مواجهة تلك الظاهرة. فما قامت به جمعية التضامن والتنمية بالمشاركة مع جهات أوربية من أجل وضع مجموعة من المشاريع التنموية للحد من تدفق المهاجرين السريين إلى أوربا، تعود بالنفع على المنطقة؛ إذ استطاعت إنجاز عدد من المشاريع التنموية لاستقطاب اليد العاملة؛ كبناء المستوصفات والقناطر وتطوير الصيد البحرى...إلخ، كذلك تبنت جمعية فاس عددا من المشاريع التى أدت إلى خلق فرص عمل، نظمت الجمعية عددا من الدورات التدريبية فى مجال إيجاد المقاولات الصغيرة.

أما مجال البيئة فقد حظى فى الآونة الأخيرة باهتمام بالغ من قبـــل الدولة والجمعيات؛ إذ أصبحت الجمعيات الأهلية شريكا استراتيـــجيا أساسيا فى مسلسل التنمية، وقد بلغ عدد الجمعيات النشطة فى المجال البيئى ٣٠٠ جمعية. وفى إطار تنمية الشراكة بين الفاعلين فى الميدان أبرمت اتفاقية بين الولايات المتحدة والمسئولين والفاعلين الجمعويين فى مجال البيئة؛ إذ تم تنظيم ورشات عمل حول هذا القطاع وانعكاسات التبادل الحر التجارى والصناعى

على البيئة، وتم طرح مختلف المساعدات التقنية التى يمكن أن يقدمها الأمريكيون للفاعلين فى مجال البيئة.

من هنا يتبين مدى التغيير الذى لحق بمؤسسات المجتمع المدنى، سواء فى مجال العمل أو فى طبيعة الفلسفة الحاكمة لعملها. لقد استطاعت تلك المؤسسات أن تفيد من هامش الحرية الذى أتيح لها فى الدول العربية، ومن جملة الإجراءات الإصلاحية التى اتخذتها الدول العربية، سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى، وانطلقت من خلاله، ولا يزال المجتمع المدنى ينتظر كثيرا من المهام، خاصة فى المرحلة المقبلة.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES RECHERCHES ET DES ETUDES ARABES
مقر الإدارة للمنظمات العربية

الهوامش:

١ – نهاد حشيشو، دور المنظمات الأهلية العربية فى تطوير مجتمعاتنا العربية، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربى، بيروت، السنة الأولى، العدد ٨، يوليو ٢٠٠٥، ص ١٠.

٢ – المرجع السابق، ص ١١.

٣ – عماد صيام، منظمات المجتمع المدنى وقضية المواطنة، فى: هبة رءوف عزت (محررة): المواطنة ومستقبل الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٦٠.

٤ – أمانى قنديل، المجتمع المدنى، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، عدد ٩، يناير ٢٠٠٣، ص ٧٣–٧٤.

٥ – التقرير السنوى الثالث للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٤.

٦ – يسرى عزباوى، دور المجتمع المدنى فى رقابة انتخابات مصر، على موقع:

http//www:islamonline.net/Arabic/politics/2005/11/article14d.shtml.

٧ – عبد الخالق عبد الله وآخرون، المجتمع المدنى فى دولة الإمارات العربية المتحدة، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٦٦.

8 – www.alarabiya.net/articlep.aspx

٩ – مجلة شئون الخليج، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، عدد ٤٢، صيف ٢٠٠٥، ص ٦٦.

١٠ – أحمد منيسى، البحرين من الإمارة إلى المملكة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٩١.

١١ – الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٥/٢٠.

١٢ – المصدر السابق، ٢٠٠٦/٨/٢٩.

١٣ – أيمن السيد عبد الوهاب، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، التقرير السنوى الخامس للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٥، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٢٨٥. كذلك انظر: تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٣– التنمية المحلية بالمشاركة، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦.

١٤ – تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٤، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، القاهرة، ص ١١١.

١٥ – التقرير السنوى الثالث للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٧٤.

١٦ – المرجع السابق، ص ٢٧٤.

١٧ – التقرير السنوى للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٢–٤٣.

18 – www.aljazeera.net

١٩ – المصدر السابق.

٢٠ – التقرير السنوى الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مصدر سابق، ص ٣١٣.

٢١ – المصدر السابق، ص ٣١٧.

٢٢ – مجلة شئون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيـــجية، القاهرة، عدد ٤٢، صيف ٢٠٠٥، ص ٥٧.